مكاسب الجباية العثمانية من المنطقة العربية: نظام الالتزام الضريبي بمصر نموذجا

Ottoman Fiscal Gains from the Arab Region: The Tax Farming System in Egypt as a Case Study

د. **نصرالدين خلاد:** حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، وأستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق – المغرب.

Dr. Nasraddine KHALLAD: Doctor in Modern History and Instructor Academy of Education and Training, Eastern Region, Morocco.

Email: n.khallad@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i1.1698

تاريخ الاستلام: 2025-11-06 تاريخ القبول: 2025-11-19 تاريخ النشر 2026-01-01

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية تتصل بطبيعة النتائج التي أسفر عنها **نظام الالتزام الضريبي**، الذي أقرّه العثمانيون مباشرة بعد تمكّنهم من بسط سيطرتهم ونفوذهم على بلاد وادي النيل. وهو ما يفرض التنقيب والبحث في العائدات المحصّلة من تطبيق هذا النظام الجبائي، وذلك من خلال الكشف عن أهمية **خزينة مصر الإرسالية** بالنسبة لمركز حكم الإمبراطورية، سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج التاريخي، من خلال توظيف مصادر تاريخية متنوعة عاصرت تحولات القرن السادس عشر الميلادي بكل تجلياتها، ثم انتقاء الاقتباسات والقرائن الكفيلة بالإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها المرجوة. وخلصت الدراسة إلى أن نظام الالتزام الضريبي في مصر العثمانية، وبغضّ النظر عن انعكاساته السلبية التي لا يمكن تجاهلها، والتي تستلزم بحثًا خاصًا بها، قد ضمن تدفّق الموارد الجبائية، سواء المستخلصة عينًا أم نقدًا، وتحويلها بانتظام من القاهرة إلى القسطنطينية. وبفضل ذلك، توطّدت العلاقة الإدارية بين الطرفين، بما يعني تأمين سيطرة الدولة العثمانية على مصر من جهة، ثم على الولايات المجاورة لها من جهة أخرى، بحكم مكانتها الإقليمية. كما شكّل نظام الالتزام الضريبي الوسيلة الأساسية لربط إيالة مصر بالباب العالي، حيث حقق هذا الأخير مكاسب اقتصادية وسياسية واستراتيجية في المنطقة العربية ككل.

الكلمات المفتاحية: السلطة العثمانية – السياسة الجبائية – نظام الالتزام – المداخيل الضريبية – بلاد مصر.

Abstract:

The study aimed to address a problem related to the nature of the outcomes produced by the tax farming system (Iltizām), which the Ottomans introduced immediately after they succeeded in extending their control and influence over the lands of the Nile Valley. This necessitates an in-depth examination of the revenues generated through the implementation of this fiscal system, by highlighting the significance of the Egyptian remittance treasury for the imperial center of power, both economically and politically. To achieve the objectives of the study, the researcher adopted the historical method, drawing on a wide range of historical sources that documented the transformations of the sixteenth century in all their manifestations. Relevant quotations and historical evidence were then carefully selected to address the research problem and achieve its intended objectives. The study concluded that the tax farming system in Ottoman Egypt, notwithstanding its negative repercussions—which cannot be overlooked and require separate, dedicated research—successfully ensured a steady flow of fiscal revenues, whether collected in kind or in cash, and their regular transfer from Cairo to Constantinople. As a result, administrative relations between the two centers were consolidated, securing Ottoman control over Egypt on the one hand, and over the neighboring provinces on the other, given Egypt's regional significance. Moreover, the tax farming system constituted the principal mechanism for linking the Eyalet of Egypt to the Sublime Porte, enabling the latter to reap substantial economic, political, and strategic gains across the Arab region as a whole.

Keywords: Ottoman Authority, Fiscal Policy, Tax Farming System, Tax Revenues, Egypt.

المقدمة:

بزحف الإمبراطورية العثمانية على بلاد وادي النيل في مستهلّ القرن السادس عشر الميلادي، أصبح نفوذ الأتراك ممتدًا وواسعًا ليشمل ثلاث قارات. غير أنّ ضمان استقرار مقاليد الحكم واستمرارها في أيديهم، على الرغم من بُعد المسافات، كان يقتضي توفير الموارد المالية الضرورية لإقامة سلطة مركزية محكمة السيطرة على المجال، وذات اتصال وتنسيق وثيقين مع الباب العالي؛ إذ إنّ «الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية، ويجبي الأموال، ويبعث البعوث، ويحمي الثغور، ولا يكون فوق يده يد قاهرة» (ابن خلدون، 1984، ص 241).

وتبعًا لذلك، اهتدت القسطنطينية إلى سَنِّ **نظام الالتزام الضريبي**؛ إذ إن «المُلك لا يتأتّى إلّا بالمال»، على حدّ تعبير الإفراني (1998، ص 83). وقد أبان هذا النظام الجبائي عن نجاعة وفعالية منقطعة النظير في تأمين استخلاص الضرائب، عينًا أو نقدًا، على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها، من مختلف مكوّنات المجتمع المصري، بغضّ النظر عمّا لحقها من أضرار. وعلاوةً على هذه المكاسب الاقتصادية، نالت القسطنطينية مكاسب سياسية لا تقلّ أهمية، سواء داخل الديار المصرية أم في الأقطار المجاورة لها.

وفي هذا الإطار، اخترنا، من أجل المساهمة ضمن هذا العدد من المجلة، أن نسلّط الضوء على مرحلة مهمّة من تاريخ بلاد وادي النيل، وذلك من خلال البحث ومحاولة الكشف عن العائدات المحصَّلة من تطبيق هذا النظام الجبائي، وأهميتها في تعمير **خزينة مصر الإرسالية**؛ إذ شكّلت هذه الأخيرة معيارًا أساسيًا لقياس مدى ولاء إيالة مصر، ووفائها بعهود الطاعة والتبعية لسلطة القسطنطينية. وقد تم ذلك عبر اعتماد منهجية تاريخية توظّف شهادات معاصري الفترة وكتاباتهم، ولا سيّما ما يتعلّق بموضوع الضريبة تحديدًا؛ ذلك أنّ البحث في المسألة الجبائية وتطوّرها التاريخي يُعدّ بحثًا شموليًا، يقتضي بالضرورة:

- البحث في الجانب السياسي: لأن فرض أو إلغاء أو رفع أو تخفيف قيمة الضريبة هي قرار سياسي في المقام الأول، تحتكره السلطة الحاكمة.
- البحث في الجانب الاقتصادي: لأن الضريبة هي مورد لخزينة بيت المال، يكمِّل غيره من الموارد الأخرى كالتجارة أو باقي الأنشطة الاقتصادية.
- البحث في الجانب الاجتماعي: لأن الضريبة تفرض على المجتمع، الذي يعتبر أول متضرر منها، فتدفعه إلى الخروج للتمرد والانتفاض ضد مستخلصها.

والأهم من ذلك كلّه، هو البحث في العلاقة بين هذه الجوانب مجتمعة؛ إذ يمكن القول إن الضريبة تمثّل الخيط الناظم بينها، ولا سيّما من حيث دراسة واستقصاء ماهية وشكل علاقة الرعية

في مصر بالأطراف الفاعلة في حياتها اليومية، والمؤثّرة في مستقبلها من حيث الاضطراب أو الاستقرار أو الازدهار. وفي طليعة هذه العلاقات تأتي العلاقة مع السلطة العثمانية، أو مع الفئات العسكرية، أو مع العلماء ورجال الدين... إذ يمكن للجميع، دون استثناء، التدخّل في العملية الجبائية، سواء بالتزكية أو المعارضة، وبالاستجابة أو الممانعة، من قريب أو من بعيد. وارتباطًا بذلك نتساءل:

- أين تتجلى عائدات نظام الالتزام الضريبي وما مدى أهميتها الاقتصادية؟
- ما المنافع السياسية التي حققها لصالح السلطة المركزية في اسطنبول؟

المبحث الأول: المداخيل العائدة إلى خزينة مصر العثمانية في إطار نظام الالتزام

أ. ضبط مقدار إرسالية مصر إلى القسطنطينية

مباشرة بعد تعيينه في منصب أمير أمراء مصر، عمل إبراهيم باشا على تنظيم الإدارة العثمانية في البلاد،[1] ومن ضمن ذلك، تقرّر إرسال بقايا العائد الجبائي لمصر إلى إسطنبول كلَّ عام، بعد سداد مصاريف واحتياجات الدولة والإيالة معًا، فضلًا عن مصاريف الحرمين الشريفين والقدس. وقد عُرفت هذه البقايا باسم «**خزينة مصر الإرسالية**»(قانون نامه، ص43). ومنذ ذلك الحين، أضحت عملية إرسال هذه الخزينة سنويًا تُشكّل عادةً وعُرفًا وقانونًا؛ إذ «كان ذلك دأبه إلى حين توجّه إلى الديار الرومية، ولما حان عوده إلى الديار الرومية، ضَبَطَ ما كان أُهدي إليه، وجعله مالًا مُقرّرًا يُحمل إلى الخزائن العامرة السلطانية» كلَّ سنة (البكري، 1976، ص 313).

ولأجرأة ذلك على أكمل وجه، قام الوالي العثماني المذكور آنفا، بمسحٍ جديد لأغلب الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد سنة 1525م، مع قياسٍ دقيق لأبعادها وحدودها،[2] تأمينا لجباية خراجها بما يضمن إرسالية مصر نحو العاصمة إسطنبول،[3] وفي نفس الوقت، تم إجراء هذا المسح تنفيذا

1 _ يقول البكري (1976) عن ذلك: "حضر مولانا أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام، ذو القدر والاحترام والعز والاحتشام، مولانا الوزير إبراهيم باشا بكلربكي، إلى الديار المصرية ...، وعمل تفتيشا عاما، فضبط ذلك ضبطا جيدا، وأضافه لبيت المال الشريف لعفته واستقامته، وسلك مسلكا حسنا مع غاية التواضع، قاصدا بذلك التفحص عن أحوال الرعية، والاطلاع على ما يفعله الكشاف والحكام والملتزمون"، انظر: (ص312-314).

2 _ نشير في هذا المقام، إلى أن عملية مسح الأراضي، تسمى في المصادر المعاصرة للفترة قيد دراستنا بِـ" الروك"، وتتم عبر فك زمام الأرض وإبطال ملكيتها القديمة، قصد إعادة توزيعها وتعديل قيمة الخراج، وقد أجريت في العهد العثماني سنة 1526م بهدف توفير المعطيات الضرورية لتنزيل نظام الالتزام الضريبي، وأجريت مرة أخرى خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر وبالضبط سنة 1800م، وقد تم حفظ السجلات الناتجة عن عملية المسح في " دفاتر الترابيع" نفسها. انظر في هذا الصدد: (عبد الرحمن، 1986، ص277).

3 _ يرجى مطالعة فصل بعنوان " أحوال المساحة" ضمن: (قانون نامه، د ت، ص63-66).

لمقتضيات " قانون نامه مصر" المؤطر لنظام الالتزام، فتم تحرير نتائج ذلك في سجلات تدعى " **دفاتر الترابيع**"،[1] يؤكد لنا هذه التسمية صاحب "أخبار الأول" (1894)، بقوله أن إبراهيم باشا قام قبيل نهاية ولايته بتعيين " **الأمير كيوار لمساحة قرى مصر وضبط أراضيها، كل إقليم على حدته من الأطيان السلطانية والأرزاق والأوقاف والإقطاعات وغير ذلك، وكتب بذلك دفاتر محررة ووضعت بديوان مصر المحروسة، وهي معمول عليها الآن ومشار إليها، وتسمى دفاتر ترابيع**" (ص322).

في السياق ذاته، عين السلطان سليمان القانوني " جانم الحمزاوي المملوكي " في منصب الدفتردار، بهدف الإشراف على موارد نظام الالتزام الضريبي، فأمره بتأدية علوفات[2] العسكر والأمراء ومرتبات موظفي الدولة أولا، وأن يضمن الحياة الكريمة للرعايا ثانيا، ثم يرسل الزيادة كيف ما كانت إلى القسطنطينية بعد أداء المصاريف الأخرى للإيالة، الأمر الذي مكنه من إرسال ما مقداره ثماني أحمال ذهبية، كفائض عن ميزانية سنة 632هـ (الموافقة لـ 1526م).(الملواني، 1999، ص134).

من جانب آخر، كانت عائدات نظام الالتزام الضريبي ترسل من عاصمة الإيالة (القاهرة) نحو عاصمة الإمبراطورية (القسطنطينية)، وفقا للتقويم القبطي،[3] ولعل هذا ما يفسر لنا تسمية المصادر المعاصرة للفترة المدروسة للسنة المالية في مصر العثمانية، باسم " **السنة التوتية**"،[4] أما التقويم القمري الهجري، فكان يستخدم في أمور الدولة المتعلقة بتحصيل مختلف الضرائب في البلاد، إلى جانب إدارة الشؤون المالية للحرمين الشريفين ومرتبات الأمراء والجند وغيرها، لذلك حرصت الإدارة المركزية في القاهرة، على عدم خلط الخزينة الجديدة بالخزينة القديمة، وجعل شهر توت القبطي هو الحد الفاصل لمحاسبة الخزينتين (محمد السيد، 1988، ص197-198).

عموما فقد كان حصر أموال " خزينة مصر الإرسالية" ومقدارها، أهم وأول ما يقوم به الوالي المعين حديثا عند وصوله إلى الإيالة، وذلك من خلال التفتيش على محاسبة سلفه، بموجب

---

[1] _ يجدر التنبيه هنا، إلى أنه ورغم السيطرة النهائية للإمبراطورية العثمانية على بلاد وادي النيل، إلا أن جباية خراج أراضيها الزراعية والرعوية، كان لا يزال يُحصَّل بمقتضى "دفاتر الارتفاع" التي تعود إلى فترة المماليك، فتم تحرير المساحة الجديدة بإشراف مباشر من والي مصر "إبراهيم باشا" في دفاتر أخرى عُرفت باسم " دفاتر الترابيع"، يقول صاحب التحفة (1999) عن ذلك: " وتولى الوزير إبراهيم باشا ... وجدد القوانين المصرية وخلدها في الدفاتر". انظر: (ص110).

2 _ مصطلح يقصد به مصاريف الحاميات العسكرية العثمانية المستقرة بمصر من لباس وغذاء ورواتب، انظره عند: (البكري، 1976، ص314).

3_ هذا التقويم الذي كان اليوم الأول منه يوافق 11 يوليوز، ويبدأ بشهر "توت "، إذ وبخلاف المعتاد، فإن السنة القبطية تتكون من 13 شهرا، منها 12 شهرا عدد أيامهم 30 يوما، وشهر واحد عدد أيامه 5 أيام، هذه الشهور هي على التوالي: توت، بابة، هاتور، كيهك، طوبة، أمشير، برمهات، برمودة، بشنس، بؤنة، أبيب، مسرى، نسيئ (وهو الشهر القصير).

4_ كمثال عن هذه المصادر، نذكر: (ابن إياس، 1984، ج5، ص263؛ الملواني، 1999، ص123).

سجلات " دفاتر الترابيع" التي سبق وأن أشرنا إليها، حتى يتمكن الوالي الجديد من ضبط القيمة الواجب إرسالها نحو عاصمة الإمبراطورية، فإن ظهر أي نقصان أو تقصير، تتم محاسبة الوالي القديم في أحد جوامع القاهرة تحت إشراف الدفتردار والقاضي،[1] وبحضور جميع المناصب المهتمة والمشتغلة تحت نظام الالتزام الضريبي، مثل مشايخ العربان والملتزمين والأمناء.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك، أن إبراهيم باشا ومباشرة بعد وصوله إلى القاهرة، قام بالكشف عن محاسبة سلفه في ولاية مصر " حسن باشا"، حيث حرر دفترا بالأموال الأميرية التي ثبت أنها لا تزال موجودة في ذمته ثم أرسله إلى القسطنطينية،[2] وعندما عُزل " سنان باشا" قام خلفه " أويس باشا" بالتفتيش على محاسبة الأول، حيث وجد في ذمته ما يُقدَّر بِـ 1.400.000 ذهبية (محمد السيد، 1988، ص197). هذه الأمثلة وغيرها، تدفعنا إلى التساؤل عن العملة المتداولة في ظل نظام الالتزام الضريبي، والتي منها كانت تدفع مصر حصتها المالية إلى القسطنطينية، التي عملت على ضرب "**المدين**" مع بعض التعديلات مباشرة بعد الفتح، ومن بين هذه التعديلات تغيير اسم دار السكة من " القاهرة" إلى " مصر"، غير أن قانون نامه مصر أطلق على المدين اسم "**البارة**"[3]، وحدد مقياسها وقيمتها بحيث احتوت على 1.75 غرام من الفضة النقية (باموك، 2005، ص184).

في جانب متصل، يعكس لنا هذا النقاء الذي ميَّز، سواء المحتوى الفضي أو الذهبي للعملة المصرية، واستقرارها النسبي عموما،[4] وضعية المعادن الثمينة في البلاد، إذ تمتعت مصر ولقرون عديدة بتدفق كميات كبيرة من الذهب القادم من السودان الحالي في الشرق (بروديل، 1993،

1_ على سبيل الاستئناس، انظر مثالا بأسماء المناصب التي حضرت تفتيشا، أقيم بجامع فرج بن برقوق بالقلعة في القاهرة، ودور كل واحد منها في هذا التفتيش، عند: (البكري، 1998، ص161).

2_ تروي المصادر عن هذه المحاسبة، أنه لما " تولى الوزير ابراهيم في رابع عشر ربيع الآخرة سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، دخل مصر في موكب عظيم لم يعهد لأحد غيره، وفرحت الناس بقدومه واستبشروا بالخير، وكان بيده أمر شريف بالتفتيش على حسن باشا المذكور، وكان يأمل أن يظفر به ويقبض عليه، فسبقه بالتوجه ثم إنه أقام عنه وكيلا في الدعاوي، وأثبت عليه مما أخذه فغالبه، ولم يسفر ذلك عن شيء مطلقا، وأن إبراهيم باشا توجه بنفسه إلى بير الزمرد فأحاط بها علما وظفر منها بالزمرد النفيس"، انظر: (عبد المعطي، 1894، ص330).

3_ تعني البارة " قطعة" باللغة التركية، وقد ظلت تمثل النقد الأساسي للتعاملات اليومية إلى حين الإصلاح المالي في عهد محمد علي سنة 1834م، كما سنصادف في ورقتنا البحثية هاته؛ عملة الأقجة، والتي هي جزء من البارة، فهذه الأخيرة تساوي ثلاث أقجات، أما " الذهبية" المشار إليها في المتن أعلاه، والتي صادفناها في المصادر باسم " السلطانية الذهبية" وأحيانا " السلطانية"، باعتبارها العملة الأساسية التي كانت تُرسل بها عوائد جبايات مصر نحو العاصمة إسطنبول، فقيمتها تعادل 40 بارة، انظر الهامش الأول ضمن: (قانون نامه، د ت، ص59).

4_ مقارنة بمركز الحكم في الإمبراطورية العثمانية، إذ تعرضت البارة والأقجة في اسطنبول سنة 1585م، لانخفاض كبير في قيمتهما بلغ 44%، في الوقت الذي حافظت فيه العملة المصرية على استقرار ملحوظ، انظر: (بروديل، 1993، ص100).

ص100)، مما حوَّل القاهرة إلى واحدة من المراكز الرئيسية للنقد الذهبي في الإمبراطورية خلال القرن 16م.

وبالتالي فقد شكلت أموال " خزينة مصر الإرسالية" المبعوثة سنويا وبانتظام إلى إسطنبول، القناة الرئيسية لنقل النقود الذهبية المضروبة في القاهرة إلى مركز الحكم،(باموك، 2005، ص188) وتبعا لذلك، يمكن القول بأن اعتماد الإمبراطورية العثمانية لنظام الالتزام الضريبي في بلاد وادي النيل بعد ضمان السيطرة عليها، قد طوى المسافات وأزاح الحدود بينها وبين منابع الذهب في إفريقيا، إذ نُقِل هذا المعدن النفيس إليها بفضل جبايات مصر، وذلك على امتداد فترة تبعيتها للباب العالي، وبكميات لا تكاد تحصى[1].

بالعودة إلى الحديث عن إجراءات التفتيش على المحاسبة، والتي كانت تتخذها القاهرة لتأمين الخزينة الإرسالية المصرية خلال عام مالي كامل والمحافظة على ثبوتها واستمرارها، يتبين لنا أن تلك الإجراءات تعكس بجلاء تام أهمية هذه الخزينة بالنسبة لبيت مال القسطنطينية ولإيالة مصر نفسها، بل ولبقية ولايات الإمبراطورية في المنطقة لاسيما الحرمين والقدس، إذ كانت السلطة العثمانية في القاهرة، المسؤول المباشر عن حماية الأماكن المقدسة وما يرتبط بها من حج وعمرة.[2]

ولعل هذا ما تقره رسالة للسلطان سليم الثاني موجهة إلى واليه على بلاد مصر " حسين باشا"، مفادها ما يلي: "**وردت الأنباء بأنه قد أرسلت في غرة رمضان لعام واحد وثمانين وتسعمائة، مع الخزينة الإرسالية المعينة والتي تبلغ 400.000 ذهب، أرسلت دفاتر محاسبة المصاريف التي سددت من الأموال المجملة عن الخراج وبقايا الأعوام السابقة، ومحاصيل الموانئ ومقاطعات مصر نفسها وأثمان مقدار من الغلال، وكافة الأموال المتفرقة أيضا، ودفاتر محاسبة جدة ودفاتر محاسبة الإرسالية المعينة بموجب بعض الأوامر**" (باموك، 2005، ص123-124).

يتبيَّن لنا من فحوى هذه الرسالة، أنه وبعد تسوية محاسبة الميزانية المصرية خلال سنة معينة، بحسب ما يقتضيه الشرع وتقره العادة وتيسره أحوال البلاد، كان والي مصر يرسل الخزينة

1_ وذلك على النقيض من البرتغاليين، الذين لم ينعموا بفوائد المعادن النفيسة التي تزخر بها القارة الإفريقية، إلا بعدما انتقلوا بأنفسهم نحو منابعها، في إطار الرحلات الاستكشافية التي امتدت طيلة الفترة موضوع مقالنا هذا.

2_ فالباشا العثماني في القاهرة هو من يعين " أمير الحج" الذي يتوجب عليه الإعداد والتجهيز لقافلة الحج بكافة لوازمها، من مرافقة الحجاج وتوزيع الصدقات التي ترسل سنويا إلى الحرمين الشريفين، فضلا عن تكليفه برفع أذى العربان ومنع قطاع الطرق، وكل هذا يتطلب مصاريف باهظة كان يتم تأمينها من مجموع خزينة مصر الإرسالية.

مما يجعلنا نستنتج، أن "أمير الحج" كان يُعدُّ من أبرز المناصب الحساسة في الإيالة، نظرا لدلالته العميقة ورمزيته، فهو يساهم في تثبيت سلطة الإمبراطورية العثمانية ليس على مصر فحسب، بل على العالم الإسلامي ككل، ومن الأسماء التي تولت هذا المنصب كنماذج، يرجى مطالعة كل من: (الصفوي، 2002، ص67؛ البكري، 1998، ص163).

مع دفاتر مفصلة عن محاسبتها إلى مركز الدولة، إذ نقرأ في تتمتها أمرا سلطانيا يحثه على إرسال الخزينة القادمة بنفس الحرص والسعي الحثيث السابق: "**وذلك في الفترة التي تمتد من بداية توت التي يقابل 20 ربيع الآخر 980، وحتى نهاية العام الموالي الموافق آخر ربيع الآخرة 981، حيث صدر الأمر بتوفير الخزينة في وقتها، وبإرسالها دون تأخير وبذل المساعي الجميلة في تحصيل وتوفير وإرسال خزينة العام التالي بموجب العادة والقانون المعمول به**" (باموك، 2005، ص123-124).

وهذا ما يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك، الأهمية النوعية والكمية لما كان يُجبى في بلاد وادي النيل، بفضل اعتمادها لنظام الالتزام الضريبي، سواء بالنسبة للخزينة المحلية في الإيالة وما يرتبط بها من التزامات نحو الأماكن المقدسة، أو للخزينة المركزية في عاصمة الإمبراطورية، وسنوضح ذلك أكثر من خلال أرقام ونماذج في المحور الموالي من هذا المبحث.

ب. تنوع وضخامة عائدات نظام الالتزام الضريبي

إذا كانت الزراعة عمادَ الاقتصاد المصري خلال العصر العثماني، فإن نظام الالتزام الضريبي، تبعًا لذلك، قد شكّل شريان خزينة الإيالة وأساس نظامها المالي عمومًا. فخلال ولاية سِنان باشا، على سبيل المثال لا الحصر، ألزمه السلطان سليمان القانوني «بما كان أخذه من العُمّال والملتزمين، وجعل الخزينة التي هي على حكمها الآن تُحمل إلى الأبواب العالية الخاقانية» كلَّ سنة، وبكلّ حرص (البكري، 1976، ص 313-314)، انطلاقًا من القاهرة نحو القسطنطينية. وفي هذا الإطار، نشير إلى أن هذا الحرص مردُّه إلى أنّ الأعباء المالية والتكاليف الجبائية التي كانت مُلقاة على كاهل المجتمع المصري في ظلّ نظام الالتزام قد اتّسمت بضخامتها كمًّا ونوعًا؛ فمن حيث النوع يمكن التمييز بين صنفين من الضرائب: الأولى رسمية، والثانية غير رسمية.

- بالنسبة للصنف الأول نجد خمس ضرائب أساسية، وهي: الميري،[1] المضاف (وهي جزء لا ينفصل عن الميري)، الفائض،[2] والبراني، ثم الكشوفية.[3]

1_ المال الميري: ويسمى كذلك بالأموال الأميرية، نسبة إلى الأراضي الأميرية التي تُستخلص منها، أي أراضي أمير الأمراء الحاكم لبلاد مصر نيابة عن السلطان العثماني، وبالتالي فهي أراضي تابعة ملكيتها للدولة، على اعتبار أن مصر قد فُتحت عُنوة، وقد تم تحريف " الأراضي الأميرية" إلى " الأراضي الميرية"، وسمي الخراج المحصل ممن يستغلها بالضرائب الميرية، أو أموال الميري، واختصارا " الميري"، غير أنه يرد في النسخة المترجمة من قانون نامه مصر، تحت مسمى " الأموال السلطانية"، انظر: (قانون نامه، ص: 56 و60 و61 و87).

2_ المال الفائض هو الفرق الحاصل بين المال الميري، والمال الحر، أما هذا الأخير فهو مجموع ما يدفعه مستغلو الأراضي الفلاحية (مزارعين أو رعاة) للملتزم من الضرائب سواء العينية أو النقدية.

3_ نسبتها إلى" الكاشف"؛ وهو المسؤول الإداري المكلف من طرف القاهرة، وبالضبط من طرف الباشا العثماني بتسيير قرى الكشوفية، وهي قرى كانت إيراداتها الجبائية مخصصة للباشا، وليس لخزينة بيت المال المركزية، انتشرت في عدد من أقاليم

- أما الصنف الثاني؛ فنجد ضمنه أربع ضرائب وهي: الفرد، الكلف، المغارم، رفع المظالم (محمود جمال، 2010، ص177 وما بعدها).

هذا بخصوص الأصناف الكبرى للتكاليف الجبائية المؤطرة بموجب نظام الالتزام، أما من حيث الكم، فنشير إلى أن كل نوع من أنواع الضرائب المذكورة أعلاه، كان مخصصا لجهاز إداري محدد أو لفئة عسكرية معينة نظير خدماتها الأمنية، أو غير ذلك من تعقيدات نظام الالتزام، هذا باستثناء " **الميري**" الذي يعتبر أساس أموال " خزينة مصر الإرسالية"، لذلك سنقتصر على توضيح المقادير الكمية المحصلة من الضرائب الميرية والمبعوثة سنويا إلى إسطنبول.

إذ كان مقدار هذه الضرائب قد حُدِّد سلفا، وفقا لمنطوق قانوني نامه الصادر سنة 1524م، فأضحى إرسالها إلى الباب العالي دون القدر المتفق حوله أو متأخرة عن موعدها المعتاد، من مظاهر إخفاق أمير أمراء مصر وجهازه الجبائي، فكانت السلطة العثمانية كما رأينا سابقا، تأخذ إجراءاتها للتفتيش عن محاسبة الإيالة، فإبراهيم باشا " **حين قدم إلى مصر فتش على حسن باشا، ... وأثبت عليه أموالا جمة، وفتشوا عليه أيضا فيما أخذه من الشون، فظهر عليه من أمر الغلال التي باعها مائة ألف وأربع مائة واثنان وأربعون أردب، وكتب بذلك عروض وحجج، وجهزها مولانا إبراهيم باشا إلى الأبواب السلطانية المرادية، فأخذ مولانا السلطان ماله بذلك**" (البكري، 1998، ص160).

هذا المثال يجعلنا نستنتج أن إجراءات التفتيش عن المحاسبة، قد ساهمت في انتظام إرسالية خزينة إيالة مصر، بمقدار تراوح بين 400.000 و500.000 ذهبية إلى حدود انتصاف القرن 16م (محمد السيد، 1988، ص195)، أما خلال نصفه الثاني، فقد تزامن اضطراب الإدارة العثمانية في البلاد مع أزمة مالية حادة عانت منها الأناضول، مما أدى إلى شدة احتياجها لخزينة مصر الإرسالية.

وتبعا لذلك، شددت إسطنبول أوامرها الملزمة لأمراء الإيالة بضرورة بعث الإرسالية بمقدارها المعلوم وفي موعدها المعتاد، مما دفع هؤلاء الأمراء بدورهم إلى التشديد على الملتزمين حتى يدفعوا تقاسيطهم إلى القاهرة دون نقصان أو تأخير، وفي حالة ما إذا دارت السنة المالية دورتها ولم تف خزينة مصر مقدارها، كان الدفتردار يلجأ إما إلى الاقتراض من واردات الأوقاف، أو من تجار مصر الكبار، وأحيانا كان يضطر إلى تأخير علوفات الجند وموظفي الدولة، وذلك تفاديا للمساءلة

البلاد، وقد فصلت لذلك الغرض عن أراضي الالتزام العادي، عُرفت بهذا الاسم؛ أي " قرى الكشوفية" لأن الباشا كان يسند مهمة إدارتها واستغلالها للكشاف، فيحصل الأول على جزء مهم من إيرادات تلك القرى، بينما يحتفظ الثاني بالباقي كفائض أو ربح له نظير قيامه باستغلالها لحساب الباشا. انظر: (عبد الرحمن، 1986، ص47-49).

من مركز الإمبراطورية عن هذا النقصان (محمد السيد، 1988، ص199؛ باموك، 2005، ص135).

لتوضيح الأمر أكثر، نقدم أمثلة دالة على ذلك، إذ بعد اغتيال " محمود باشا" سنة 1586م تعثرت عجلة سير نظام الالتزام الضريبي، فسعى الدفتردار المسؤول الأول عن ذلك، للحصول على قرض بقيمة 3.000 قطعة ذهبية من أوقاف داوود باشا،[1] و13.400 قطعة ذهبية من أملاك حاجي كتخدا، حتى يتيسر له إكمال مقدار الخزينة الإرسالية التي يلزم إرسالها في موعدها المحدد،[2] وفي مثال آخر لا يقل دلالة أو أهمية في هذا الخصوص، أن والي مصر أويس باشا "**لما ورد إلى الديار المصرية في سنة خمسة وتسعين وتسعمائة، وجد أحوال الخزينة متضايقة جدا، فتواطأ مع بعض الأجناد على قطع علوفات أرباب الدكاكين والحرف والمنتسبين من الجند ... وحسن له بعض شياطين الأمر، قطع علوفات ثلاثة أيام كافة، على سائر العساكر، ففعل**" (البكري، 1998، ص223).

درءا للإطالة، نكتفي بإضافة مثال ثالث، يتعلق بِـ" **قودر باشا**" الذي اضطر خلال ولايته، إلى اقتراض مبلغ 20.000 ذهبية من تجار القاهرة وتأخير قسطين من علوفات الجند، حتى يتسنى له تأمين 600.000 ذهبية(الملواني، 1999، ص169)، وهي مقدار خزينة مصر الإرسالية بعد ارتفاعه على الشاكلة الآتي توضيحها، فبعدما انتظمت الإرسالية بمقدار تراوح بين 400.000 و500.000 ذهبية على امتداد الربعيْن الثاني والثالث من القرن 16م، بدأت الأوامر السلطانية تتوالى على القاهرة مؤكدة على ضرورة زيادة هذا المقدار، وذلك نظرا للحاجة الماسة إليها بسبب تفاقم الأزمات المالية في إسطنبول، التي واصلت ضغوطاتها على إيالة مصر وولاتها اعتبارا

1_ عن أهمية تلك الأوقاف، نقرأ في إحدى المصادر، أنه " تولى داود باشا في سابع محرم سنة خمس وأربعين وتسعمائة، وبنى في ولايته مدرسة عظيمة محكمة البِنا، بسوقية صفية بمصر المحروسة ووقف لها أوقافا عظيمة، وهي باقية إلى الآن مقامة الشعائر الإسلامية"، انظر: (عبد المعطي، 1894، ص323).

2_ من خلال مقارنة المبلغين المذكورين في المتن (3.000 – 13.400)، تتضح لنا هوة بينة وفرق شاسع بينهما، ومرد ذلك راجع إلى أن أملاك الأخير (حاجي كتخدا) كانت ضخمة للغاية على الرغم من قِصر مدة ولايته على مصر، فقد " تصرف شهرا واحدا وسبعة عشر يوما، ولما توجه إلى الأعتاب الخاقانية فمكث مدة يسيرة وتوجه إلى باشوية اليمن، ولما تمكن منها احتكر البهار والبن والبضائع، وكان التجار لا يأخذون إلا ما فضل منه، وحصَل من هذا القبيل ومن غيره أموالا لا تحصى، غير ما ظفر به من نفائس الأحجار والتحف والأقمشة"، وفي تتمة الرواية أن المنية عاجلته وهو لايزال في اليمن، وقد تم وقف تلك الممتلكات العظيمة لخدمة حجاج بيت الله في منطقة الحجاز، يرجى مطالعة المصدر نفسه، الصفحة 360.

من الربع الأخير، وهكذا ارتفع مقدار الإرسالية مع بداية القرن الموالي إلى ما بين 600.000 ذهبية و700.000 ذهبية.[1]

وبطبيعة الحال كانت هذه المبالغ، ضخمة للغاية بالنظر إلى مقاييس المرحلة قيد دراستنا، كما كانت تشكل دعما أساسيا للمداخيل السنوية لبيت مال الإمبراطورية العثمانية حتى عندما كانت في أوج قوتها ونفوذها، وعلى الرغم من تلك الأهمية المحصلة أساسا من الضرائب، إلا أن بعض الدراسات الأجنبية قد رصدت تذبذب إرسالية مصر وارتفاعها أحيانا بشكل مطرد حتى بلغت المليون ذهبية، النص التالي يلخص لنا التطورات التي سُجلت في مقدار الإرسالية:

"**في الفترة الأولى من الحكم العثماني، حُددت التحويلات السنوية في 500 ألف قطعة ذهبية، ... بعد تعيين "خسرو باشا" واليا على مصر، ارتفعت هذه التحويلات إلى 700 ألف قطعة ذهبية أو 28 مليون بارة في السنة، وذلك بناء على طلبه، وأرسل إلى اسطنبول في العام 1535 و1536 أكثر من مليون قطعة ذهبية ....، إلا أن السلطان لم يقبلها وأمر ... أنه من الآن فصاعدا، يجب ألا تتعدى الإرسالية إلى الخزينة مبلغ 500 ألف قطعة ذهبية كل سنة**"(Stanford, 1962, p 284).

في السياق ذاته، سمح تتبع سجلات دفاتر نظام الالتزام الضريبي، بالكشف عن مزيد من المعطيات حول مقدار أموال الخزينة الإرسالية الموجه نحو العاصمة إسطنبول، إبان ولاية أمير الأمراء " سليمان باشا"، وبالضبط انطلاقا من 1525م، وهو العام الذي تم فيه إعداد دفاتر الترابيع، بغرض ضبط خراج الأراضي الزراعية في إيالة مصر وحتى نهاية ولايته، على النحو التالي:

جدول: تطور قيمة إرسالية مصر نحو القسطنطينية في ظل نظام الالتزام الضريبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1527 و1535

	مقدار الإرسالية	تاريخ تسجيلها	الموافق لـ :
.1	- 299.591	- 18 ربيع الأول 933هـ	- 1527 م
.2	- 509.683	- فاتح ربيع الآخرة 934هـ	- 1528 م
.3	- 600.009	- 20 جمادى الآخرة 935هـ	- 1529 م
.4	- 200.003	- 22 شعبان 935هـ	- 1529 م
.5	- 500.006	- 5 ذي الحجة 936هـ	- 1530 م
.6	- 400.003	- 21 رجب 937هـ	- 1531 م

1 _ بل إن الحاجة إلى زيادة مقدار إرسالية مصر، قد دفعت بالباب العالي، إلى أن يعرض منصب ولايتها على الأمراء بشرط أساسي، ألا وهو؛ الإيفاء بالمقدار المطلوب سنويا دون الإخلال بأحوال الإيالة العامة، وقد نتج عن هذا التطور نتائج عكسية تماما، سواء على القاهرة أو القسطنطينية، انظر توضيحا أوفى عند: (محمد السيد، 1988، ص204).

.7	- 300.004	- 7 جمادى الأولى 938هـ	- 1532 م
.8	- 299.946	- 11 ذي الحجة 938هـ	- 1532 م
.9	- 199.996	- 6 رمضان 939هـ	- 1533 م
.10	- 500.000	- 28 رمضان 940هـ	- 1534 م
.11	- 374.525	- 12 ذي القعدة 941هـ	- 1535 م

المصدر: محمد السيد، 1988، ص203.

هكذا نستنتج، أن والي مصر "سليمان باشا"، والذي دام في منصبه ما يربو عن عشر سنين(عبد المعطي، 1894، ص322)، قد بعث خزينة إجمالية بلغت 4.183.721 قطعة ذهبية، لكن وقبل غلق هذا المحور من مساهمتنا هاته، يتضح لنا أن هناك جزئية ضمن الجدول الإحصائي أعلاه، تستدعي منا وبإلحاح، الالتفات بل الوقوف عندها، تتجلى تحديدا في التداخل الحاصل في خزينة الإرسالية،[1] بحيث نلاحظ أن مقدارها خلال سنة معينة يرتبط بالسنة السابقة والسنة اللاحقة لها، إذ لم يكن أمام مكونات الجهاز الجبائي الساهر على تنزيل نظام الالتزام في قرى مصر، من سبيل لتجاوز الصعوبات والعوائق الموسمية، التي تحول دون ضمان عائدات المال الميري سواء من حيث القدر أو الأجل، إلا بتداخل بقايا الأموال التي لم تحصل في السنوات السابقة مع دخل السنة التوتية الجديدة، حتى يضمنوا توفير الخزينة الإرسالية، وإخراجها بشكل متوازن ودون نقصان[2].

المبحث الثاني: دور نظام الالتزام الضريبي في ترسيخ سلطة الأتراك في بلاد مصر

أ. توطيد العلاقة الإدارية بين القاهرة والقسطنطينية

تبعا لما تم عرضه في المحوريْن السابقيْن منَ المبحث الأول، منْ معطيات وأرقام تلخص أهمية خزينة مصر الإرسالية، وبالتالي أهمية عائدات نظام الالتزام الضريبي بالنسبة للإمبراطورية

1_ إذ أن الفرق الزمني بين أول إحصاء في الجدول (1527م) مع آخر إحصاء (1535م)، هو 8 سنوات تضمنت بعث 11 خزينة إرسالية، وبناء على ما نص عليه قانون نامه، فإنه من المفروض أن تسجل أيضا ثمان إرساليات فقط، وهذا ما يدفعنا إلى أن نستنتج أن والي مصر "سليمان باشا"، قد حرص على تحصيل بقايا دخل الإيالة لثلاث سنوات سابقة عن توليه المنصب.

2_ لتحقيق هذا المبتغى، كان الجهاز الجبائي المحلي وعلى رأسه الملتزم، يلجأ إلى العنف والبطش بالرعية، ومضاعفة الضغط الضريبي على الفلاحين والمزارعين لكي تتضاعف الأرقام والحصص المحصلة منهم، نقرأ نموذجا يوضح ذلك في كتاب " عجائب الآثار"، حول علاقة المزارعين الصغار بالملتزم، الذي "يغالظهم ويناكرهم وهم له أطوع، فيأمر قائمقام (أي وكيل الملتزم) بحبس من شا أو ضربه محتجا عليه ببواقي لم يدفعها، ... قال له بقي عليك حبتان من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك، ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفي منه قدر المال"، انظر: (الجبرتي، 1998، ج4، ص207).

العثمانية، يمكن القول؛ أن توفيق أمير أمراء مصر في القيام بمهامه المنوطة به في الإيالة، أو عدم توفيقه، كان مرهونا بمدى قدرته على حسن تدبير موارد البلاد،[1] تدبيرا يضمن له:

- عدم التقصير في حقوق الرعية واحتياجات الإيالة والمنطقة ككل، لاسيما الحرمين الشريفين والقدس، من جهة.
- ومن جهة ثانية، الإيفاء بالتزام مصر تجاه عاصمة الإمبراطورية، من خلال التقيد بموعد ومقدار الإرسالية دون إخلال.

تأكيدا لذلك، فقد نص قانون نامه: "**على من يصير أميرا للأمراء في مصر المحروسة، أن يقيم في القلعة كالعادة، وعليه أن يعقد الديوان أربع أيام في الأسبوع، ولا يفوته اجتماعاته إلا لعذر مشروع، وليتجنب إهمال أحوال الرعايا، وشؤون الأموال السلطانية**" (ص73)، ولتحقيق هذه الغايات والأهداف، كانت الأجهزة الجبائية في مصر منذ خضوعها للسيطرة العثمانية، وبإشراف مباشر من "جانم الحمزاوي" الذي عينه السلطان سليمان القانوني، تقوم عند بداية كل سنة مالية، باستخلاص الضرائب والبقايا والديون المستحقة لبيت المال، وفي طليعتها الخراج المفروض على الأراضي الزراعية، فيُؤتى بها جميعا إلى مجلس الدفتردار ليتم تسليمها للخزينة، التي تحرص تدقيقا وتمحيصا في المال الميري على ألا يكون ناقصا.[2]

فهذا المال، هو بالضبط ما سيتم إرساله إلى إسطنبول مرفوقا بدفاتر المحاسبة، هذه الأخيرة التي شكلت وإن جازت الاستعارة، جسرا إداريا بين مركز الحكم في الإمبراطورية من جانب، ومركز الحكم في الإيالة من الجانب الآخر، وذلك نظرا لاعتباره القناة الرئيسية للوصل بين الجانبين، إذ كانت تُبعث سنويا متضمنة تفصيلا مدققا عن مقدار دخل البلاد من نظامها الجبائي وحصيلة الخراج في مختلف الأقاليم، وأسعار بعض الغلال والمحاصيل الزراعية في كل قرية ومقاطعة، والأهم من ذلك، احتواء دفاتر المحاسبة توضيحات بخصوص مقدار ما بقي من هذه المداخيل بعد

1 _ هذه الموارد، التي شكلت الجبايات المحصلة في ظل نظام الالتزام الضريبي، عمودها الفقري إن جاز التعبير، لاسيما بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، حيث نجم عن هذا التطور خروج إيالة مصر من مسالك التجارة العالمية الرئيسية وقُطِع بذلك شريان حياتها الاقتصادية، فحُرمت من العوائد والرسوم الضخمة التي كانت تجنيها قبل ذلك من موانئ البلاد، في طليعتها الإسكندرية، تروي المصادر عن هذه الأخيرة أن " الذي أتم خربها وأزال سعدها، اتخاذ الأوروباويين طريق العشم للتجارة وتركهم طريقها، فوقعت بذلك في أسوء حال وتجردت عن كل مزية"، انظر: (باشا مبارك، 1886، ص27).

2 _ في هذا الصدد، كانت الإدارة العثمانية بمصر، تشترط على أي ملتزم، قبل حصول على حق الجباية والتحصيل الضريبي في منطقة ما، الاتيان بكفيل يضمن سداده لما في ذمته من أقساط مؤجلة ويتعهد بدفعها للخزينة المركزية عند تخلفه، وهذا ما نكتشفه من نص ديباجة تقسيط الالتزام الذي يُصاغ عادة على الشكل التالي: " لديوان الذخيرة الشريفة التزم ... ملتزم ولاية ... وكفله بالذمة والمال ..."، يرجى مطالعة: دار الوثائق، سجلات محكمة الباب العالي، محفظة دشت 4، ص 18، بتاريخ جمادى أولى 931هـ، نقلا عن: (أيمن أحمد، 2004، ص21).

خصم المصاريف، وهو المقدار الذي يعرف في المصادر، باسم " **تفاوت**"،[1] ولتبيان الأمر أكثر، نذكر مثالا يتعلق بأواخر القرن 16م، إذ بيَّنت دفاتر المحاسبة لعام 1597م، مقدار " التفاوت" بين مداخيل خزينة مصر والمصروفات التي ستخرج منها، وبالتالي مجموع قيمة الإرسالية التي توصلت بها العاصمة إسطنبول، وذلك على النحو التالي: (محمد السيد، 1988، ص206):

"إذا كان مقدار الإرسالية في هذا العام المالي هو 446.904 قطعة ذهبية، فقد خرج من هذه الإرسالية بخلاف المصروفات المعتادة، ترقيات الجلوس عموما، وترقيات الأمراء المحافظين والسناجق، ومرتبات التعيينات الجديدة لأغوات الحرم الهمايوني، وترقية المتقاعدين، ومرتبات وترقيات جماعات المتفرقة والجاوشية وعساكر البلوكات، وأثمان البارود اللازم كمهمات للحملات السلطانية، فيكون مجموعها جميعا 116.325 ذهبية، وحاصلات القرى الميرية التي تقدر بـ 48.791 ذهبية، فيصير المجموع 165.116 ذهبية، وهكذا تكون هذه الإرسالية قد بلغت ما قدره 612.120 ذهبية، ويتضح من خلال مقارنة هذا المبلغ بإرسالية الوزير حافظ أحمد باشا، أن مقدار هذه الإرسالية يزيد عن الإرسالية السابقة بما يقدر ب 12.020 ذهبية"[2].

بغض النظر عن أهمية الأرقام المتضمنة في النموذج أعلاه، فإن معطيات هذا الأخير بصفة عامة، تجعلنا نلمس ذلك التنسيق التام والمضبوط في دقائق الأمور الجبائية، والمالية عموما بين ولاة مصر والباب العالي، مما يوحي ويؤكد على أرض الميدان، تبعية الإيالة بشكل وثيق ومتين للإمبراطورية، وبالتالي ضمان انصياعها للأوامر الإدارية الصادرة عن المركز، وفي طليعتها أداء الالتزامات الجبائية، خاصة وأن التنسيق بين الطرفين كان يستمر خلال مرحلة الإرسال.

إذ بعدما ينتهي والي مصر من إعداد الخزينة الإرسالية لسنة معينة مرفوقة بدفاتر المحاسبة الخاصة بها، كان يقوم بإرسالها إلى العاصمة إسطنبول عن طريق البر،[3] يروي صاحب تحفة الأحباب(1999) مثالا عن المصائب التي تحدث إن سلكت الإرسالية طريق البحر، إذ " **في أيام**

1 _ كمثال عن هذه المصادر، يرجى مطالعة: (عبد المعطي، 1894، ص368. / الملواني، 1999، ص206).

2 _ نشير في هذا الصدد، إلى أن عملية تفتيش ومحاسبة الخزينة لتحديد مقدار التفاوت، لم تكن على المستوى المركزي في القاهرة فحسب، بل كانت تتم أيضا على مستوى كل إقليم، نقرأ في قانون نامه(د ت)، وبالضبط في باب " جماعة كشاف نواحي مصر"، ما نصه: " وما يتبقى منها يسلمه الكاشف للخزينة، على أن يسجل ما جمعه وما صرفه مع مفرداته في دفتر، ويعرضه على ناظر الأموال والأمين، فإذا كانت المصاريف التي ذكرها تعادل مصاريف السنين السابقة، تمت الموافقة عليها، وإلا استدعى الأمر القيام بتفتيش الدفاتر"، انظر: (ص32–33).

3 _ لأن التعليمات " الاستخباراتية" إن صح التعبير، والتي تصدر عن المسؤولين عن تأمين موارد الخزينة المركزية في عاصمة الإمبراطورية، كانت تفيد بأن طريق البحر المنطلق أساسا من الإسكندرية، غير مأمون في معظم أوقات السنة، يرجى مطالعة: (ابن إياس، 1984، ج5، ص443. / البكري، 1998، ص177).

حسن باشا، وقع من الحوادث أنه حضر كتخدا[1] حسن باشا من طريق البحر بأوامر، من جملتها بأن الذهب يحرر عياره، ... فوقعت منهم فتنة عظيمة ولم يفضل عن قبيح عملهم شيء، ... ولم يصل إلى خزينة السلطان العامرة، غير القليل مما أرسله حسن باشا المذكور"(ص176-177).

تبعا لذلك، ومن أجل تأمين وصول إرسالية مصر بسلام إلى الخزينة المركزية بالعاصمة، كان الوالي غالبا ما يختار فردا ذو خبرة ودراية من طائفة جاويشان أو طائفة المتفرقة (الصفوي، 2002، ص80)، لقيادة قافلة الإرسالية تحت اسم " **سردار الخزينة الإرسالية**"،[2] وكمثال على ذلك؛ صدر أمر من علي باشا والي مصر للمدعو "مصطفى بك" بتأمين إرسالية سنة 983هـ،[3] وفي بعض الحالات كان محتوى الإرسالية؛ خزينتين[4]، مما يستوجب تدابير وإجراءات صارمة تتطلب التعاون التام والمستمر بين القاهرة وإسطنبول.

في سياق متصل، كان يتم تحديد عدد العساكر الواجب تجنيدهم لحراسة الخزينة، وتعبئتهم بناء على ما جمعه مخبرو الدولة وجواسيسها من معلومات حول المسار الذي ستسلكه الإرسالية، فعندما توجه علي باشا سنة 1603م إلى القسطنطينية وبعُهدته خزينتين إرساليتين، صحب معه مقدارا كافيا من العسكر المسلح بالبنادق والمدفعية لحماية هذا المال الميري، سواء من قطاع الطريق أو من عُصاة العربان، الذين أَلِفوا مشاكسة الخزينة المُنطلقة من القاهرة، وحِرابتها على طول الطريق[5].

1 _ كتخدا، لفظ تركي- فارسي، معناه " صاحب الدار"، وأصبح فيما بعد لقبا بمعنى حاكم أو عمدة، كما أطلق على بعض أمراء الأقاليم في الدول الإسلامية، أما في العهد العثماني فقد تطورت تسمية المناصب الإدارية التي يحيل إليها المصطلح، من أبرزها: أمين الوالي ومساعده، والقيم على الخزينة السلطانية. للمزيد يرجى مطالعة: (صابان، 2000، ص188).

2 _ سردار، كلمة ذات أصل فارسي تعني رئيس الجند، ومن الممكن حسب التقاليد العثمانية أن يُطلق لقب سردار على من يتولى منصب الصدر الأعظم، في حالة توجهه لقيادة جيش الانكشارية أثناء حرب يغيب عنها السلطان، انظر: (صابان، 2000، ص113).

3 _ الموافقة لسنة 1575م.

4 _ حيث أن اضطراب الأحوال الاقتصادية أو الاجتماعية في الإيالة خلال سنة معينة، أو توتر الأوضاع العسكرية والأمنية، سيما على المستوى الطرق والمسالك الرابطة بين الطرفين، كان يدفع بالقاهرة وبتوافق وتنسيق مع القسطنطينية، إلى تأجيل بعث الإرسالية لأجل غير معلوم، وإن طال هذا الأجل حتى حلول موعد إرسالية السنة الموالية، فإن محتوى أو مقدار هذه الأخيرة سيتضمن تلقائيا؛ خزينتين إرساليتين، انظر نموذجا عن ذلك عند: (الملواني، 1999، ص117- 118).

5 _ من الأمثلة الدالة على حرابة فئة العربان، لموارد إيالة مصر سواء مالية كانت أم نقدية، يرجى مطالعة فصل بعنوان: " بعض قطاع الطريق من عربان الشرقية يهاجمون القاهرة وفي عودتهم يسلبون الناس ما عليهم من ثياب"، عند: (الأتابكي، 1992، ج16، ص 106، وما بعدها). وفصل آخر بعنوان: " السلطان يعين حملة للسفر إلى الوجه القبلي كما يعين حملة للسفر إلى البحيرة لمحاربة عرب لبيد"، من المصدر نفسه، الصفحات: 269- 271.

ولتجاوز هذه الإكراهات والعراقيل، كان التنسيق الإداري بين هذه الأخيرة (أي القاهرة) والقسطنطينية، يستمر بنفس المنوال من الحرص والتدقيق، إذ وبعد وصول خزينة مصر الإرسالية إلى نقطة النهاية، كانت هيئة أمور الديوان برئاسة السلطان نفسه، تقوم بالتفتيش على دفاترها ومحتوياتها، وعند التأكد من أنها غير ناقصة، كان السلطان يسارع بإرسال خلعة وهدايا فاخرة إلى أمير الأمراء في القاهرة، وغير ذلك من المكافآت "**السلطانية من الترقيات والعنايات في كل باب أراده وقصد**" (البكري، 1998، ص150).

نستنتج ختاما لما سبق؛ مدى أهمية الدور الذي لعبه نظام الالتزام الضريبي في ترسيخ سلطة الأتراك في بلاد مصر، وذلك من خلال توطيد العلاقة الجبائية بين مركز الإمبراطورية والقاهرة، إذ أمسى تحصيل المال الميري وإتمام الخزينة الإرسالية في وقتها ودون أي نقصان وبشكل منتظم، يأتي على قائمة المهام التي تشغل بال الوالي، بحيث كان يكافأ على صدقه وأمانته بتثبيته في منصبه، وإن لم يُوفق في ذلك تمت محاسبته ومعاقبته، سواء بمصادرة جميع ممتلكاته أو سجنه أو نفيه، وقد كان أقل عقاب بالنسبة له؛ عدم تجديد ولايته على الإيالة (محمد السيد، 1988، ص209).

ب. تأمين السيطرة على مصر والولايات المجاورة لها

بالعودة إلى محور " تنوع وضخامة عائدات نظام الالتزام الضريبي" من مقالنا هذا، ومن خلال تتبع المعطيات والأرقام الواردة فيه، يتضح لنا مدى أهمية خزينة مصر الإرسالية بالنسبة للإمبراطورية، التي كانت تعتبرها احتياطي استراتيجي لخزينتها المركزية، ومنها كانت تسدد مصاريف السلطان الخاصة، حتى أنها سُميت في المصادر باسم مصاريف "**الجيب السلطاني**"، كما أن قانون نامه(د ت)" **ضمَّها إلى أموال الخزينة العامرة، وعدَّها من الخواص السلطانية**" (ص90-91).

فقد كانت القاهرة وبفضل نظام الالتزام الضريبي تحول نحو القسطنطينية دُفعات نقدية ضخمة كل سنة،[1] تراوح مقدارها ما بين 400.000 و500.000 ذهبية، ووصل في بعض السنوات إلى 600.000 ذهبية، أي ما يعادل 20 مليون بارة (الملواني، 1999، ص169)، وهو مبلغ كاف لسداد احتياجات السرايا السلطانية والديوان الهمايوني[2] واحتياجات الدولة الطارئة، علاوة على أداء مصاريف " **الجيب السلطاني**" المشار إليها آنفا (قانون نامه، ص91).

1 _ هذا بغض النظر عن الدفعات العينية التي تكونت من شحنات السكر والأرز والقهوة وغيرها من السلع والمواد المجباة عينا، كما سنوضح في الفقرات الموالية من المتن.

2 _ الديوان الهمايوني، مجلس ترتبط به كافة أجهزة الدولة العثمانية، وهو بمثابة البرلمان في وقتنا الراهن، وقد انتقلت صلاحيات وشؤون هذا الديوان إلى الباب العالي في أواسط القرن 18م، انظر: (صابان، 2000، ص97).

حيث تفيد المصادر بأن خزينة مصر الإرسالية خلال القرن 16م، لم تكن تُبعث إلى القسطنطينية في صورة عائدات جبائية نقدية وفقط، وإنما كان قسم لا يُستهان به يُرسل على شكل مواد عينية (قانون نامه، ص67؛ البكري، 1998، ص132)، يخصص بعضه للمصروفات الميرية في الأناضول، أو في الإيالة نفسها أو الولايات المجاورة لها، لاسيما منطقة الحجاز، ولعل هذا ما يفسر لنا تسمية أمير أمراء مصر، في بعض المصادر المؤرخة للمرحلة قيد اهتمامنا ضمن هذه الورقة البحثية، بـ" **حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية**" (البكري، 1976، ص319).

فهو المسؤول عن تعيين" **أمير الحج**" الذي يتوجب عليه الإعداد والتجهيز لقافلة الحج بكافة لوازمها، وتأمين مصاريف مرافقة الحجاج وإنشاء آبار المياه في طريقهم، وتوزيع الصدقات التي ترسل سنويا إلى الحرمين الشريفين، " **وهي التي يُقال لها الصر المكي**"[1]، فضلا عن تكليفه برفع أذى العربان ومنع قطاع الطرق على طول المسالك التي يمر عبرها الحجيج، وهذا ما يتطلب بطبيعة الحال التزامات مالية باهظة، كان يتم تغطيتها من مجموع خزينة مصر[2].

ولضمان تحقيق ذلك على أكمل وجه، أنشأت السلطات العثمانية في القاهرة منصبا جديدا تمثل في ناظر أموال الحرمين الشريفين، يشتغل كحلقة وصل بين المنصب المذكور سابقا (أمير الحج)، والدفتردار المشرف على واردات بيت المال، وقد تجلت مهمته في تأمين أداء تكاليف البقاع المقدسة، دون الإخلال بتوازن خزينة مصر الواجب إرسالها إلى القسطنطينية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم خلال ولاية الوزير إبراهيم باشا تعيين " **القاضي شمس الدين بن زحلق، ناظر أموال الحرمين الشريفين بمصر**" (الصفوي، 2002، ص67).

ارتباطا بذلك كله، يمكن اعتبار "أمير الحج" من أبرز المناصب الحساسة في الإيالة، نظرا لدلالته العميقة ورمزيته، إذ أن اهتمام الإمبراطورية العثمانية بتأمين مصاريف إعمار الأماكن المقدسة عموما،[3] وبالنظر إلى مكانتها الدينية وتأثيرها الروحي في نفوس الرعية، كان يساهم بشكل

1 _ تعني مصطلح الصرة أو " الصر المكي"؛ المبلغ النقدي الذي اعتاد السلاطين العثمانيين تخصيصه سنويا إلى أهالي الحجاز، وقد بلغت قيمتها في عهد السلطان بايزيد الثاني 14.000 دوقة ذهبية، أي قبل الفتح العثماني لبلاد مصر، ولكن بعد ذلك أمر السلطان سليم بمضاعفة هذا المبلغ، وكانت هذه الصرة تُستقطع من الخزينة المصرية حتى عام 1714م، انظر تعليق المحقق في الهامش الثالث من: (البكري، 1998، ص133).

2 _ من الأسماء التي تولت منصب " أمير الحج" إبان القرن 16م كنماذج، يرجى مطالعة كل من: (الصفوي، 2002، ص67. / البكري، 1998، ص163).

3_ بما في ذلك، تجهيز قافلة الحج التي كانت تتطلب نفقات ضخمة للغاية، سهر ناظر أموال الحرمين الشريفين بمصر على توفيرها وتأمين وصولها، وقد أجمل جلال الدين السيوطي (1942) أبرز متطلبات القافلة قائلا: " ... يخرج الركب من مصر بالمحمل السلطاني، والسبيل المسبل للفقراء والضعفاء والمنقطعين، بالماء والزاد والأشربة والأدوية والعقاقير والأطباء والكحالين والمجبرين والأدلاء والأئمة والمؤذنين والأمراء والجند والقاضي والشهود والدواوين والأمناء ومغسل الموتى، في أمكن زي وأتم أبهة..."، وذلك في فصل بعنوان: " ذكر الطريق المسلوك من مصر إلى مكة شرفها الله تعالى"، ضمن: (ص184-185).

مباشر في تثبيت سلطة ونفوذ القسطنطينية، ليس على مصر فحسب، بل على أقطار العالم الإسلامي ككل، في مقدمتها تلك الأقطار المجاورة لإيالة مصر.[1]

إذ وبفضل مداخيل نظام الالتزام الضريبي، التي وفرت الموارد المالية اللازمة لأداء مصاريف الحاميات العسكرية بمصر العثمانية، وبالتالي ضمنت تأمين تكاليف أي عمل عسكري يأمر به الباب العالي، فمرحلة حكم السلطان سليمان القانوني على سبيل المثال، تميزت بامتداد نفوذ ولاة مصر على اليمن، والنوبة السفلى،[2] وساحل البحر الأحمر الإفريقي(نفسه، ص79)، فكما هو معلوم، فإن البرتغاليين وبعد تمكنهم من الوصول إلى الهند، عملوا على خنق التجارة الإسلامية وقطع مسالكها البرية والبحرية،[3] ولم يتحقق لهم ذلك، إلا بعدما تكرر اجتيازهم " باب المندب" وتسلطهم على سواحل البحر الأحمر بما فيها بلاد النيل (مارمول، 1987، ج1، ص221–224)، هذا الوضع فرض على خزينة مصر في غير ما مرة، ضرورة تخصيص مصاريف كافية لتجهيز حملات عسكرية نحو اليمن والحبشة.

وتبعا لذلك، فقد افتُتِحت هذه المناطق إما بمبادرة من ولاة مصر، أو بإسهام مباشر من قواتهم العسكرية بناء على أوامر سلطانية، وكنموذج على ذلك؛ نذكر والي مصر سنان باشا، الذي " **ورد عليه أمر شريف خاقاني، بأن يتوجه إلى فتح بلاد اليمن واسترجاعها من الزنديين العصاة، فتوجه ومعه جماعة من أكابر صناجق مصر ... وفتح سنان باشا اليمن واستنقذها من أيدي العصاة**"(عبد المعطي، 1894، ص325).

يُفهم من هذا المصدر، أن بلاد اليمن لم تخضع خضوعا فعليا للأتراك، إلا بعد انطلاق حملة عسكرية ضخمة من مصر إلى اليمن سنة 1569م، تحت قيادة سنان باشا وبإيعاز من السلطان سليمان القانوني،[4] تمكن خلالها والي مصر من الاستيلاء على جيزان وتهامة وتعز وصنعاء (عبد المعطي، 1894، ص325؛ الصفوي، 2002، ص79)، وبذلك استعادت الإمبراطورية العثمانية سيطرتها على اليمن، وضمنت في الوقت ذاته حماية ممتلكاتها في سواحل

1_ مثل بلاد الشام واليمن كما سنبين تاليا.

2_ يطلق لفظ النوبة على المنطقة الواقعة جنوب مصر وشمال السودان الحالي.

3_ للتذكير، فقد كانت مصر من أكثر الأقطار العربية والإسلامية، تضررا جراء حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية، والتي أطبقت نوعا من الحصار البحري حولها مما أدى إلى انهيار موارد تجارتها، وهذا ما دفع ولاة مصر وبتوجيه من القسطنطينية، إلى التحرك جنوبا وصولا إلى باب المندب للسيطرة على تلك السواحل، سواء غربا في الحبشة، أو شرقا في اليمن.

4_ حيث سبقه في ضم اليمن، سلفه في ولاية مصر سليمان باشا، الذي قاد سنة 1538م أسطولا ضخما تكون من 76 قطعة، احتوت 7.000 انكشاري و13.000 جندي بحري عدا الجدافة، هادفا إلى إنهاء مظالم البرتغاليين وإعادة فتح طرق التجارة مع الهند، غير أن اليمن، ونظرا لموقعها المتواجه في أقصى حدود الإمبراطورية جنوبا، فقد انفصلت عن هذه الأخيرة بعد عودة سليمان باشا بوقت وجيز، يرجى مطالعة: (أوزتونا، 1988، المجلد 1، ص327–328).

البحر الأحمر، سواء في النوبة أو مصر أو الحجاز، من خلال تأمين مراقبتها لباب المندب ورصد التحركات المارة عبره.

من جانب آخر، فقد كان يسدَّد من مجموع إرسالية مصر، بعد وصولها إلى خزينة الباب العالي، مصاريف واحتياجات مركز الدولة من الحبوب والبارود ومستلزمات الأسطول الهمايوني، فضلا عن تكفلها بالأسطول المناوب في عرض البحر الأحمر والمكلف بحماية الوجه القبلي لبلاد مصر، أو المتمركز في مياه البحر الأبيض المتوسط والمكلف بحماية الساحل الشمالي من أي تهديد خارجي، حتى "**صارت الأمراء والصناجق**[1] **يطوفون في مصر ليلا ونهارا، خوفا على الرعية من أحد يؤذيهم**" (البكري، 1998، ص218).

نستنتج مما سبق، أن تثبيت سلطة الأتراك بمصر من جهة، ثم استتباب الأمن والاستقرار في ربوعها من جهة ثانية، قد جاء نتيجة لتوفر الموارد البشرية الكافية لضمان قوة الجيش وولائه، بحيث أن السلطان سليم الأول بعد فتح مصر وقبل عودته إلى القسطنطينية، ترك فيها حامية عثمانية مكونة من 5.000 فارس ونحو 500 رام بالبنادق (نفسه، ص25)، هذا العدد سرعان ما ارتفع في عهد خلفه السلطان سليمان القانوني ليصل في مجمله إلى 20.000، وذلك بعد إصداره لقانون نامه، الذي نص على إضافة فرقة سابعة إلى الأوجقات الست،[2] التي شكلت هيئة حربية أنيطت بها واجبات كثيرة؛ مثل حفظ الأمن والدفاع عن البلاد وتثبيت سلطة الباب العالي بين الرعايا، كما كُلفت بمهام أخرى في طليعتها المساعدة في جمع الضرائب التي منها تصرف رواتبهم (نفسه، ص27).

هذا دون أن ننسى مساهمة عائدات نظام الالتزام الضريبي، في ضمان الموارد المالية اللازمة لتوفير الأسلحة الضرورية، التي تحتاجها هذه الأوجقات لأداء المهام المكلفة بها، فقد " **كانت في ولاية الصعيد على زمن ابن عمر، عدة مراجل لصناعة الذخيرة، ... نُقلت تلك المراجل إلى مخزن الأسلحة العامر بمصر**" (قانون نامه، د ت، ص16)، كما تم تدشين مصنع في القلعة لصنع البنادق وتوفير مخزن للأسلحة في مكان مجاور له (نفسه، ص14)، احترازا وتجنبا لانفلات الأوضاع الأمنية، احتكرت السلطة العثمانية السلاح في البلاد، حيث منعت أن " **تحفظ البنادق**

1_ قُسمت إيالة مصر على المستوى الداخلي إلى سناجق، والتي عُرفت كذلك باسم " ألوية"، على رأس كل منها منصب يمثل السلطة العثمانية حمل لقب " سنجق بكي"، أي أمير لواء، وقد كان هذا اللقب يطلق على أمير السنجق. انظر: (صابان، 2000، ص136).

2 _ وهي: (1) متفرقة، (2) جاويشان، (3) مستحفظان، (4) عزبان، (5) جمليان، (6) تفكجيان، وقد أضاف إليها السلطان سليمان القانوني إبان فترة حكمه أوجاق (7) الجراكسة، بعدما أدمجهم للاستفادة من خبراتهم الميدانية في تسيير بلاد مصر وإدارتها على المستويين الأمني والجبائي، انظر: (الجبرتي، 1998، ج4، ص41).

عند أحد، عدا محافظ القلعة، سواء كان من العزب،[1] أو من حملة البنادق من الفرسان، وإذا وُجدت بنادق عند شخص آخر، أُخِذت منه وعُرضت على أمير الأمراء وناظر الأموال، لشرائها للميري بقيمتها الحقيقية" (نفسه، ص14-15).

وهذا ما كان يساهم بشكل مباشر في مضاعفة تكاليف الجناح العسكري لإيالة مصر خلال تبعيتها لنفوذ الأتراك، لكنه في نفس الوقت، يؤكد لنا ضخامة عائداتها الجبائية ومواردها المالية عموما، وهي العائدات التي استطاعت مُجاراة تلك التكاليف ولو إلى حين، إذ سرعان ما بدأت مساوئ نظام الالتزام الضريبي تطفو إلى الواجهة، أي أن المصريين قد تضرروا في أرزاقهم وسبل معيشتهم، جراء ثِقل الأعباء والمطالب الضريبية الملقاة على كاهلهم، مما دفعهم دفعا إلى التمرد وعصيان الجباة، بل والثورة ضد السلطة العثمانية بالقاهرة.

الخاتمة:

ختاما يمكن القول؛ أن تفعيل نظام الالتزام الضريبي مستهل القرن 16م، أي مباشرة بعد الفتح العثماني لبلاد وادي النيل، قد ضمِن للخزينة المركزية في الإمبراطورية، التوصل بموارد ضريبية على قدر كبير من الأهمية والتأثير في توجيه مسار الأحداث التاريخية بما يخدم مصالح القسطنطينية، وذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمجال المصري وتعقيداته، فقد استثمرت السلطة العثمانية في القاهرة، الجبايات المحصل بموجب هذا النظام، عينية كانت أم نقدية، من أجل تأمين سيطرتها على مصر والولايات المجاورة لها أولا، ثم توطيد العلاقة الجبائية بين القاهرة والقسطنطينية ثانيا، عبر سن قاعدة " خزينة مصر الإرسالية" والمحافظة على انتظامها كل سنة، دون الإخلال بأحوال الرعية في الإيالة.

تبعا لذلك، لم يكن التشريع الضريبي بصفة عامة، بُعيد تنزيل نظام الالتزام، مرهقا لرعايا الإمبراطورية عند مستهل عهدها بالحكم، فإذا قمنا بمقارنة بسيطة للضرائب التي دفعها الفلاحون في بلاد النيل، إبان العهد المملوكي بنظيره العثماني، لاستنتجنا بوضوح أن الضرائب المقررة أيام حكم الدولة العثمانية كانت أقل قيمة وأخف وطأة (أنيس، 2015، ص139)، ولعل هذا اللين و" الرأفة الجبائية"، هي ما دفعت بمؤلف عجائب الآثار(1998)، إلى أن يمتدح مرحلة حكمهم قائلا: " **وكانوا في صدر دولتهم، من خير من تقلد أمور الأمة بعد الخلفاء المهديين، وأشدّ من دب عن الدين، وأعظم من جاهد في المشركين؛ فلذلك اتسعت ممالكهم بما فتحه الله على أيديهم وأيدي**

1_ فرقة العزب أو العزبان، هي ضمن الأوجقات العسكرية السبع التي عدَّدناها في الهامش السابق، والتي استقرت بمصر بعد الفتح، نخصص في هذا الهامش معطيات إضافية تتعلق بهذه الفرقة، حيث سُميت كذلك نظرا لأن قانون نامه، قد نصَّ على منع أفرادها من الزواج طيلة حياتهم، لاسيما وأنهم فرقة عسكرية بحرية، مهمتها المرابطة في المتوسط أو البحر الأحمر، مما يعني احتمالية غيابهم عن مساكنهم شهورا طوال، إن لم نقل سنوات. انظر: (قانون نامه، ص14-15).

نوابهم، وملكوا أحسن المعمور من الأرض، ودانت لهم الممالك في الطول والعرض"(ج5، ص336).

ولم يتحقق لهم ذلك، إلا "**مع عدم إغفالهم الأمور، وحفظ النواحي والثغور، وإقامة الشعائر الإسلامية، والسنن المحمدية، وتعظيم العلماء وأهل الدين، وخدمة الحرمين الشريفين، والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع، فتحصنت دولتهم، وطالت مدتهم، وهابتهم الملوك، وانقادت لهم الممالك والمملوك**"(نفسه)، هذه الحسنات لم يكن لينعم بها العثمانيون لولا نظام الالتزام الضريبي، الذي أعفاهم من الدخول في مواجهة مباشرة مع المصريين، لذلك حازوا على هذا الانطباع الحسن الذي أورده الجبرتي، وفي نفس الوقت، أبان عن نجاعة وفعالية في تحصيل الضرائب منهم، لاسيما في النصف الأول من القرن 16م.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الوكيل، يوسف الملواني، (1999). **تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب**، تحقيق محمد الششتاوي، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- ابن إياس، الحنفي محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، (1984). تحقيق محمد مصطفى، منشورات مركز تحقيق التراث المصري، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، (1984). مكتبة ودار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الأتابكي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف، (1992). **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحمد، أحمد & بكر، شەوبۆ. (2025). ظاهرة الرواج عند ابن خلدون: تحليل اقتصادي في ضوء الفكر الإسلامي. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 5(8). https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1563
- الإسحاقي محمد عبد المعطي، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، (1894). المطبعة الأزهرية، القاهرة.
- الإفراني محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، (1998)، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- أنيس محمد، **الدولة العثمانية والعالم العربي (1514- 1914)**، (2015). دار العين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة- مصر.

- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، (1988). ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول.
- أيمن أحمد محمد، " **العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر؛ دراسة في البدايات والتطبيق**"، (2004). مجلة: Annales Islamologiques، العدد 38، منشورات Institut Français d'archéologie orientale، القاهرة.
- باشا مبارك علي، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، (1886). المطبعة الكبرى الأميرية، الإسكندرية.
- باموك شوكت، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، (2005). ترجمة عبد اللطيف الحراس، دار المدار الإسلامي، بيروت.
- بروديل فرناند، **المتوسط والعالم المتوسطي**، (1993). تعريب وإيجاز مروان أبو سمرا، منشورات دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (الطبعة 1).
- البكري، الصديقي محمد بن أبي السرور، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، (1998). دراسة وتحقيق عبد الرزاق عيسى، مطبعة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- البكري، الصديقي محمد بن أبي السرور، **كشف الكربة في رفع الطلبة**، (1976). تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة.
- الجبرتي، عبد الرحمن بن الحسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** (المعروف بتاريخ الجبرتي)، (1998). تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، منشورات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ردن، حسن. (2022). السياسة الضريبية في العراق خلال العهد العثماني للمدة 1831 – 1872. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 2(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v2i7.274
- السيد محمد سيد، **مصر في العصر العثماني**، (1988). سلسلة صفحات من تاريخ مصر، العدد 39، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين الشافعي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، (1942). مطبعة الموسوعات، مصر.
- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، (2000). مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، (1986). مكتبة مدبولي، القاهرة، (الطبعة 2).

~ **قانون نامه مصر**، أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، دون تاريخ.

~ القلقاوي، مصطفى الصفوي، **صفوة الزمان في من تولى على مصر من أمير وسلطان**، (2002). تحقيق محمد عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

~ كمال محمود جمال، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني**، (2010). سلسلة تاريخ المصريين، العدد 285، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

~ مارمول كاربخال، **إفريقيا**، (1987). ترجمة محمد حجي وآخرون، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة المعارف، الرباط.

STANFORD Jay Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798, (1962). éditions Princeton University Press, Le New Jersey.